

تراث طه حسين
مقالات الأربعينيات
التربية السياسية
الجزء الخامس

دراسة: د/ رءوف عباس حامد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يضم هذا المجلد المقالات السياسية التي فاض بها قلم العميد على صفحات الصحف والمجلات السياسية في الأربعينيات، التي كتب في بعضها بصفة مستديمة مقالاً أسبوعياً، وكتب في بعضها الآخر مقالات على فترات متباعدة. وتأتي "البلاغ" في مقدمة الصحف التي والها طه حسين بكتابه الدورية، وإلى جانبها "صوت الأمة"، و"الوفد المصري"، و"النداء"، و"مسامرات الجيب"، و"المصري"، و"المصور". أما المجلات والصحف التي كتب على صفحاته مقالات غير منتظمة. فمن بينها: "زهرة الشرق"، و"الأهرام"، و"الهلال"، ورغم حرصه على موافاة "الكاتب" بمقالاته، إلا أن ما تطرق منها إلى السياسة قليل.

وهذه المجموعة من المقالات السياسية التي نشرت في الأربعينيات تغطي الفترة من عام 1940 حتى عام 1947، وتضم في مجملها 166 مقالاً قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام حسب ما تناولته من قضايا، وما عالجه من موضوعات:

القسم الأول: النقد السياسي والإجتماعي ويضم 45 مقالاً.

القسم الثاني: القضية الوطنية ويضم 47 مقالاً.

القسم الثالث: الشؤون الدولية ويضم 74 مقالاً.

ولقد قمنا بترتيب المقالات في كل قسم منها ترتيباً زمنياً، حتى يقف الدارس لفكر طه حسين ورؤاه السياسية على تطور نظرات العميد في كل واحد من المجالات الثلاثة، في فترة من أدق فترات تاريخ مصر المعاصر، وهي الفترة التي شهدت أيضاً - إعادة ترتيب الأوضاع الدولية وفق معطيات الحرب العالمية الثانية.

ولما كانت كتابات العميد لا تعبر عن موقفه السياسي أو الفكري فحسب، بل تقدم دروساً في التربية السياسية، واستخدم الكاتب هذه العبارة عنواناً لأحد مقالاته، فقد رأينا أن هذا العنوان "في التربية السياسية" أكثر دلالة على ما قدم العميد من كتابات سياسية في حقبة الأربعينيات، فخلعناه على هذا المجلد، وصدرناه بدراسة قدمنا فيها الإطار العام للأحداث

التي صنعت حقبة الأربعينات في مصر، ونبذة عن قيام "هيئة الأمم المتحدة" في إطار الترتيبات التي وضعت عند نهاية الحرب العالمية الثانية لصياغة نظام عالمي جديد والقصد من هذا الإطار العام إتاحة الفرصة أمام القارئ لتبين التواصل القائم بين الأحداث التي دارت حولها مقالات العميد، والقضايا التي طرح آراءه عنها. ثم قمنا باستخلاص الأفكار الأساسية التي قدمها طه حسين في كل قسم من الأقسام الثلاثة من المقالات التي يضمها هذا المجلد.

وقد سبق هذا المجلد صدور أربعة مجلدات ضم الأول منها مقالات عن "التعليم" صدر لها بدراسة د. سعيد إسماعيل على، وضم الثاني "الإسلاميات والنقد الأدبي" بدراسة للأستاذ إبراهيم عبد العزيز، أما المجلد الثالث فيضم المقالات السياسية لحقبة الثلاثينات بدراسة د. أحمد زكريا الشلق، والرابع حول الأزمة السياسية في أوائل الثلاثينات بدراسة د. رءوف عباس ثم هذا المجلد الخاص بمقالات الأربعينيات، وسوف يليه المجلد السادس والأخير ويضم مقالات الخمسينيات بدراسة للدكتور زكريا الشلق.

وما كانت هذه المجلدات لتتري النور الواحد تلو الآخر، لولا تلك الدفعة القوية التي أعطاها الأستاذ الدكتور صلاح فضل رئيس هيئة دار الكتب والوثائق القومية لهذا المشروع، والإهتمام الكبير من جانب الأستاذ الدكتور رفعت هلال رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية بالهيئة، والدعم الأدبي والمعنوي من جانب اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر، والجهد الدعوي الذي يبذله فريق البحث في مراجعة الأصول مراجعة دقيقة، فإلى جميع هؤلاء أتقدم بخالص الشكر والإمتنان.

والله وتاريخ وطننا العزيز من وراء القصد،

القاهرة في أول مارس 2003

د. رءوف عباس حامد

المشرف على المشروع

حقبة الأربعينيات

د. رءوف عباس

كانت حقبة الأربعينيات حافلة بالأحداث الجسام، فقد جاء استهلالها مع إندلاع نيران الحرب العالمية الثانية التي اقتطعت فيها أربع سنوات، وشغلت شعوب العالم فيما بقى من سنواتها بالتسويات التي أعقبتها، وما ترتب عليها من بروز قوى جديدة من بين الحلفاء، أعطت لنفسها حق تشكيل النظام العالمى وفق مصالحها على حساب من حاقت بهم الهزيمة، بل وعلى حساب الشعوب التي سخرت مواردها ودماء شبابها - كرهاً - لدعم قضية الحلفاء.

وكان لمصر من حقبة الأربعينيات نصيب الغارم، لم تختره إرادتها، فلم يكن لها حق الإختيار، وإنما فرض عليها فرضاً. فجيش الاحتلال البريطانى جاثم على أرضها منذ عام 1882، وهى بحكم موقعها الإستراتيجى، ووجود قناة السويس بها، مطمع لكل قوة معادية لبريطانيا، وطرف فى كل صراع دولى بين بريطانيا وأعدائها. بدت ذلك فى الحرب العالمية الأولى، عندما فرضت بريطانيا الحماية على مصر، وسخرت مواردها الإقتصادية، وسواعد شبابها لخدمة المجهود الحربى البريطانى فى الحرب العالمية الأولى، ثم ضنت عليها بالاستقلال عندما طالبها به ممثلو النخبة السياسية المصرية الذين شكلوا "الوفد المصرى" عام 1918، فأنفجر بركان الثورة المصرية عام 1919، التي انتهت بإعطاء مصر استقلالاً منقوصاً، فيما عرف بتصريح 28 فبراير 1922، فاعترفت بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأبقت على أربعة أمور تمثل قواعد الهيمنة البريطانية على مصر هي: الدفاع، والمواصلات، الأجانب والأقليات، والسودان، باعتبارها "تحفظات"، يتم التفاوض بشأنها بين حكومة بريطانيا وحكومة مصر، فيما بعد. وهكذا تتابعت المفاوضات فى سلسلة مقطعة الحلقات، دون جدوى، حتى تلبدت سماء الموقف الدولى بالغيوم المنذرة بحرب عالمية جديدة، فكانت المفاوضات التي أسفرت عن إبرام معاهدة 1936 التي وضعت أساس توريث مصر فى دعم المجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الثانية، وكان النضال من أجل التخلص منها، وتحقيق الاستقلال التام هو القوة المحركة للحركة الوطنية منذ نهاية الحرب حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952.

غيرت معاهدة 1936 الوضع البريطاني في مصر من "احتلال" إلى تحالف، وأصبح يشار إلى بريطانيا على السنة رجال السياسة المصريين على صفحات الصحف "بالحليفة" دون أن يتغير الواقع القائم كثيراً، فيما عدا ما تم من إلغاء الامتيازات الأجنبية في اتفاقية مونترو، واسترداد المشرع المصري لحريته في إصدار التشريعات التي تسرى على جميع سكان مصر دون تمييز، بما كان لذلك من آثار إيجابية على الإقتصاد المصري بعد الحرب عند انتهاء الفترة الإنتقالية التي نصت عليها اتفاقية مونترو، كذلك استرد القضاء المصري سلطته بعد إلغاء المحاكم المختلطة. ورغم ما حققه إلغاء الإمتيازات الأجنبية من مكاسب سيادية لمصر، فإن مساعدة بريطانيا لمصر في ذلك لم تؤثر على المصالح البريطانية في البلاد، طالما احتفظت "الحليفة" بوضعها المتميز الذي كفلته لها معاهدة "التحالف" المبرمة في 1936. وإذا كان لقب ممثلها في مصر قد تغير من المندوب السامي، إلى "السفير فوق العادة"، فإن قدرته على التأثير في الساحة السياسية المصرية ظلت باقية، والخيوط التي كان يحرك بها شخوص المسرح السياسي ظلت في يده. وكيف أثر وضعه، ويهتز نفوذه، وجنود جيش "الخليفة" ينتشرون على أرض مصر، وأسطولها يتبخر أمام السواحل المصرية؟!!

كانت نصوص معاهدة "التحالف" تقضى بأن تبقى القوات البريطانية في القطر المصري كما هي، على ألا يزيد عددها عن عشرة آلاف جندي زمن السلم، وأن تنتقل القوات من مواقع تمركزها في ربوع مصر إلى مواقع جديدة غربى قناة السويس، فى تكانات تتحمل الحكومة المصرية معظم نفقات إقامتها، كما تتعهد الحكومة المصرية - أيضاً - إقامة شبكة طرق معينة تصلح للأغراض العسكرية، تربط منطقة قناة السويس وكل من الدلتا والأسكندرية والحدود الغربية والبحر الأحمر، يتضمن ذلك قيام الحكومة المصرية - كذلك - بتحسين وسائل المواصلات لسكة الحديد بين منطقة القناة وتلك الجهات. وربطت "الحليفة" نقل قواتها من مواقعها بالقاهرة والأسكندرية وغيرها من مناطق تركز الجيش البريطاني إلى منطقة القناة بإنجاز الحكومة المصرية ما تعهدت به. فهذه القوات لم تعد - منذ توقيع المعاهدة - قوات إحتلال والعياذ بالله). ولكنها أصبحت - بجرة قلم - قوات حليفة، تساعد الجيش المصري فى الدفاع عن قناة السويس، على أن تنسحب تلك القوات من مصر حين (يصبح) الجيش

المصرى قادراً وحده على الدفاع عن القناة، وتتولى الإشراف على تدريب وتسليح الجيش المصرى بعثة بريطانية لهذا الغرض !

ونصت المعاهدة على قيام تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، فيهب كل طرف لنجدة حليفه عندما يتعرض لعدوان من طرف ثالث، على أن تنحصر مساعدة مصر لبريطانيا فى حالة الحرب، أو التهديد بها، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما، فى أن تقدم إلى بريطانيا داخل الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى تطلبها "الحليفة" بما فى ذلك استخدام الموانى والمطارات وطرق ووسائل المواصلات، مع مراعاة النظام المصرى الإدارى والتشريعى. أم فى حالة اشتباك مصر فى حرب مع طرف ثالث (عندما تتعرض - تحديداً - للهجوم)، تساعد بريطانيا فى الدفاع عن نفسها. ويعنى ذلك التزام مصر بأن يتبع جيشها النظام العسكرى البريطانى فى كل شئ، وألا يتدرب ضباطها فى بلد غير بريطانيا. وبذلك وضعت المعاهدة فى يد بريطانيا كل مكانات السيطرة والتحكم فى مستوى كفاءة الجيش المصرى القتالية، وقدراته الدفاعية.

وهكذا لم يعدهناك (حرج) للقبول بما أقدمت عليه بريطانيا من نقل قيادة الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط من مالطه إلى الأسكندرية خلال الأزمة الإيطالية - الحبشية، وقبل إبرام المعاهدة، فقد دعم "التحالف" هذا الوضع، وجعل من الأسكندرية مركزاً لقيادة البحرية البريطانية طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، ولا بأس أن تعرضت الإسكندرية لسبع وسبعين غارة جوية خلال الحرب ثمناً فادحاً لإيواء أسطول "الحليفة". وطلبت الحكومة البريطانية من "حليفها" مصر العدول مؤقتاً عن إنشاء ثكنات عسكرية للجيش البريطانى قرب قناة السويس، حتى لا تصبح قواتها هدفاً للغارات الجوية. ولم يكن أمام الحكومة المصرية مفرأ من الاستجابة لهذا الطلب وخاصة أن تكاليف إقامة تلك الثكنات كانت فوق قدرات مصر المالية. وبذلك إحتفظت "الحليفة" لقواتها بحرية الحركة فى مصر التى تحولت جميعها إلى قاعدة للقوات البريطانية والحلفاء، فى وضع أعاد إلى الأذهان ذكريات الحرب العالمية الأولى وسنوات الحماية !

وهكذا كشف إعلان الحرب سوءات معاهدة 1936، فوضع مصر لإمكاناتها ومواردها فى خدمة بريطانيا جعلها فى وضع الشريكة لها فى الحرب، رغم أنها لم تعلن الحرب على دول

المحور، ومن ثم عرضها لأخطار الحرب، فبالإضافة إلى الغارات الجوية التي تعرضت لها الإسكندرية كان نصيب القاهرة 15 غارة جوية، ونصيب منطقة القناة 46 غارة. وقد اختلفت اتجاهات القوى السياسية فيما يختص بالتزامات مصر تجاه حليفها. وظهر من ذلك ثلاثة اتجاهات: إتجاه يرمى إلى التزام الحياد فى الصراع الدولى الذى لا يمس مصر مع الحد من التزامات المعاهدة، واتجاه يرى أن تقى مصر بالتزاماتها بالكامل بما فى ذلك دخولها الحرب إلى جانب بريطانيا، واتجاه ثالث يرى أن تقى مصر بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة ولا تزيد عن ذلك، وكان الاتجاه الأخير يمثل رأى أغلبية المصريين حتى قبيل إعلان الحرب رسمياً، ثم أصبح الإتجاه الثانى يمثل رأى الأغلبية بعدما اشتعل أتون الحرب.

ولكن ظل طه حسين يدعو لنبذ الحياد، ويرى أن من مصلحة مصر الإشتراك فى الحرب، دعماً لاستقلالها الوطنى عند نهاية الحرب. وضماناً لمشاركتها فى وضع أسس عالم ما بعد الحرب، ودعماً للديمقراطية فى مواجهة الفاشية.

ولعل أبرز سوءات معاهدة "التحالف" طلب السفارة البريطانية من الحكومة المصرية إعلان الأحكام العرفية والرقابة على المطبوعات تنفيذاً للمادة السابعة من المعاهدة التى تلزم مصر بذلك عند وقوع حالة توتر دولى تتذر بالخطر. وقد سبق إعلان الأحكام العرفية فى مصر إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا بثلاثة أيام، بل جاء إعلانها فى مصر سابقاً لإعلانها فى البلاد الأخرى الخاضعة لبريطانيا، وفى بريطانيا ذاتها. وقد ظلت الأحكام العرفية سارية فى مصر طوال الحرب، حتى تم رفعها فى أكتوبر 1945 بعد انتهاء الحرب رسمياً. وبذلك فقد الدستور والحكم الدستورى قيمته فى ظل الأحكام العرفية التى كانت صورة من صور استبداد دولة غاصبة لسيادة بلد محتل، فزاد نطاق الأحكام العرفية ليتجاوز حدود تلك الأحكام العرفية التى فرضها الإنجليز أنفسهم فى عهد الحماية (1914 - 1918). فقد أضيف إلى قانون العقوبات نص يقضى بتوقيع العقوبات المشددة لا على من يرتكب الجرائم الضارة بأمن الدولة من الخارج فحسب، بل وعلى من يرتكب ما يسبب إضرار ببلاد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك.

وتنفيذاً لهذه المادة ولغيرها من الأحكام العرفية، قامت الحكومة المصرية باعتقال كل من طلب السفير البريطانى اعتقالهم من المصريين وغيرهم طوال سنوات الحرب، وأحكمت

الرقابة على الصحف قبضتها فخرجت الصحف مليئة بالمساحات البيضاء فى احتجاج صامت على ما حذفه الرقيب من مواد، فكتمت الأفواه، وكبتت الحريات تلبية لطلب الحليفة. ولعل ذلك يفسر قلة عدد المقالات التى كتبها طه حسين خلال سنوات الحرب، قياساً بما كتبه قبلها وبعدها.

ولم تتورع "الحليفة" عن التوسع فى إملاء ما يخدم مصالحها من سياسات على الحكومة المصرية، فإذا لمست منها شبهة التراخى تدخلت لتغييرها وإحلال أخرى محلها. حدث هذا فى يونيو 1940 عندما طردت الوزارة بحجة "تعذر التعاون معها لميولها نحو المحور". وكان مشهد حادث 4 فبراير 1942 - الذى ترك جرحاً عميقاً فى الكرامة الوطنية - ذروة التعبير عن سطوة "الحليفة"، عندما حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، ووجه السفير البريطانى إلى الملك فاروق إنذاراً جاء فيه:

"إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساءً أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة، فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج".

وخير الملك بين الاستجابة للإنذار أو التنازل عن العرش، فإضطر للإذعان. وكان هذا الحادث قمة التعبير عن زيف الاستقلال الذى جاءت به معاهدة 1936، وأسقط أوهام (الندية) التى يقوم عليها التحالف المزعوم، وأكد أن مصر لازالت ترسف فى أغلال العبودية للاستعمار البريطانى.

فلا عجب - إذاً - أن نجد الحكومة المصرية تتخذ من السياسات والإجراءات الإقتصادية ما يكفل تلبية حاجات "الحليفة"، ويوفر الإمدادات الغذائية اللازمة لجيوشها التى تركزت فى مصر، وضمت جنوداً إنجليز، وهنود، وأستراليين، وأفارقة، وغيرهم من شعوب الإمبراطورية. وأن تقدم من إنتاجها الغذائى - أيضاً - ما يعوض النقص فى بعض بلاد الشرق الأوسط الأخرى تنفيذاً لسياسات "مركز تموين الشرق الأوسط" الذى أقامته بريطانيا بالقاهرة لهذا الغرض. فوقع على مصر عبء إعالة القوات "الحليفة"، وتغذية شعوب أخرى دارت فى فلکها.

وترتب على ذلك اتباع سياسة زراعية لخدمة هذا الغرض، قامت على التوسع فى إنتاج القمح والحد من إنتاج القطن، لمواجهة الإحتياجات الغذائية من ناحية، ولتعذر تصريف محصول القطن بسبب صعوبات النقل البحرى، والقيود التى وضعتها بريطانيا لمنع مصر من تصدير القطن إلى أسواق أخرى بديلة للسوق البريطانية. وكان على الحكومة المصرية السعى لزيادة مواردها المالية حتى تفى بمطالب "الحليفة"، فرفعت الضرائب غير المباشرة على بعض السلع الاستهلاكية، وتوسعت فى فرض ضريبة الإنتاج، ورفعت أجور النقل، كما زادت الرسوم الجمركية، بما ترتب على ذلك من زيادة أسعار السلع الضرورية، التى ارتفعت ارتفاعاً جنونياً بسبب عامل الندرة (أى قلة المعروض منها للبيع) والتضخم النقدى الذى عانت منه البلاد.

ويعود التضخم النقدى إلى إرغام مصر على مد "الحليفة" بما تحتاجه من أموال بالجنيهات المصرية لسد نفقاتها خلال الحرب، مقابل "سندات" مسحوبة على الخزانة البريطانية، وهى آلية ابتدعتها بريطانيا عام 1916 (فى عهد الحماية) لتغطية نفقات قواتها فى الحرب العالمية الأولى، على أن تسدد ما عليها من دين للحكومة المصرية بعد الحرب، ولكنها لم تفعل. وترتب على ذلك ظهور ما عرف فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى بمشكلة "الأرصدة الإسترلينية". وإذا كان لما حدث فى الحرب العالمية الأولى ما يبرره، لأن مصر كانت بلداً محتلاً، خاضعاً - رغم أنه - للحماية البريطانية. فإن استخدام نفس الآلية فى الحرب العالمية الثانية، فى ظل "معاهدة الشرف والاستقلال" (على حد وصف مصطفى النحاس لمعاهدة 1936) يبدو غريباً !

وهكذا استمرت عملية الإصدار الآلى للنقد المصرى مقابل سندات الخزانة البريطانية منذ بداية الحرب العالمية الثانية. وترتب على ذلك تحكم "الحليفة" بالكامل فى إصدار النقد المصرى وفقاً لمصالحها، ودون النظر إلى ما يترتب على هذا الإصدار من زيادة عرض النقود، وبالتالي ارتفاع معدلات الأسعار لعدم تعادل العرض السلعى مع كمية وسائل الدفع. فقد قفزت كمية النقد المتداول من 26.4 مليون جنيه عام 1939 إلى 141 مليوناً عام 1945 (أى بنسبة 534%)، وهبطت قيمة الجنيه المصرى تبعاً لذلك.

ونتيجة للتضخم النقدي، وقلّة السلع المعروضة في الأسواق، إرتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وارتفعت الأرقام القياسية لنفقات المعيشة من 100% عام 1939 إلى حوالي 290% عام 1945 (أى ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عند بداية الحرب). وعبثاً حاولت الحكومة التخفيف من الآثار السلبية للتضخم لمنح إعانة غلاء للعاملين، وصرف إعانات للخبز، وترشيد الاستهلاك من خلال نظام البطاقات التموينية، واتباع سياسة التسعير الجبرى. ولما كانت تلك الإجراءات قاصرة عن مواجهة آثار التضخم النقدي، فقد واجهت جميع الحكومات التي تولت الحكم خلال الحرب إنتقادات شديدة من جانب البرلمان والصحافة والجماهير.

ورغم تضاعف نفقات المعيشة هبط متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى من 9.6 جنيهاً فى العام (فيما بين 1935 - 1939) ليصل إلى 9.4 جنيهاً سنوياً طوال الحرب. فإذا أمعنا النظر فى كيفية توزيع الدخل القومى لوجدنا أن 61% من هذا الدخل يذهب إلى الرأسمالية وكبار الملاك الزراعيين. فى حين لم يزد أجر العامل الزراعى عن 14 جنيهاً سنوياً، فإذا أخذنا عامل التضخم فى الاعتبار فإن الأجر الحقيقى للعامل الزراعى كان لا يتجاوز ثلاثة جنيهات سنوياً، بينما كان أجر العامل الصناعى فى المتوسط 35 جنيهاً سنوياً، أى ثمانية جنيهات أجر حقيقى فى العام الواحد.

وهذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على تقاوم المسألة الإجتماعية التي ترددت أصدائها فى مقالات طه حسين، وأوحت له بكتابة "المعذبون فى الأرض". فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام 1942 أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة وأربعة أبناء لا يقل عن 439 قرشاً فى الشهر طعاماً وكساءً (وفق الأسعار الرسمية وليس أسعار السوق السوداء التي كانت منتشرة فى ذلك الوقت). ومع هذا كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى 1942 لا يتجاوز 293 قرشاً فى الشهر، أى أن الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف، بينما كانت أحوال عمال الزراعة أكثر بؤساً وشقاءً.

حدث هذا رغم ما شهدته الصناعة والتجارة من انتعاش خلال سنوات الحرب نتيجة الحماية الطبيعية التي كلفتها الحرب بسبب قلّة الواردات، فارتفعت الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من 7.5 مليوناً من الجنيهات المصرية عام 1942، إلى قرابة العشرين

مليوناً عام 1946، ذهب أغلبها إلى جيوب الرأسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين. كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية من 25 مليون جنيه عام 1939 إلى 90 مليوناً عام 1945، ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضي الزراعية.

كان البون شاسعاً بين الفقر والغنى، مما ترتب على ذلك من قلاقل واضطرابات اجتماعية شهدتها مصر خلال الأربعينات أثناء الحرب وبعدها، جعلت من مقالات طه حسين في القسم الخاص بالنقد الاجتماعى والسياسى، نواقيساً لتتذر بالخطر ما لم تكن هناك سياسة للإصلاح هدفها محاربة الثالوث الذى خيم على الحياة المصرية ! الفقر، والجهل، والمرض.

وهكذا أثبتت الحرب العالمية الثانية أن معاهدة "الشرف والاستقلال" كانت طوقاً للمهانة والتبعية، وضعت مصر كلها فى خدمة "الحليفة"، وسخرت كل مواردها لإعالة جيوشها، ويكفى أن نعلم أن الأرصدة الإسترلينية بلغت ما يقرب 430 مليوناً حتى نهاية 1946، كانت غير قابلة للتحويل إلى عملات أخرى بسبب قيود الصرف التى فرضتها بريطانيا لحماية الجنيه الإسترليني، وقامت بتجميد هذه الأرصدة، ولم تسمح بما صرف منها إلا فى نطاق ضيق لتمويل واردات بريطانيا، وعقدت عدة اتفاقات بين الحكومة البريطانية ومصر للإفراج عن تلك الأرصدة، كان آخرها عام 1951 لتسوية هذا الدين على مدى زمنى يتراوح ما بين 10 - 13 عاماً. وبذلك حرمت مصر من استرداد ما قدمته "للحليفة" من أموال زمن الحرب، رغم حاجتها الماسة إلى تلك الأموال لحل مشاكلها المالية التى ترتبت على الإصدار الآلى للنقد.

فمعاهدة 1936 التى ورطت مصر فى ذلك كله، كانت صفقة خاسرة، والاستقلال الذى (جلبته) كان وهماً، ومن ثم تعالت الأصوات بعد الحرب مطالبة بإعادة النظر فى المعاهدة، وتخليص مصر من قيودها، وتحقيق الاستقلال التام. فلم يعد أسلوب التفاوض مرضياً لجيل الشباب الذى فقد الأمل فى القيادات السياسية للأحزاب التى تداولت السلطة فى ظل دستور 1923، سواء فى ذلك طلاب الجامعات أو العمال الذين اكتووا بنار الأزمة الإقتصادية الإجتماعية وخاصة عندما انتهت الحرب، وانتهت بانتهائها فترة الرواج الصناعى والتجارى الذى أوجدته ظروف الحرب.

ففى صيف 1945 عقد الطلاب سلسلة من الإجماعات لتنظيم صفوفهم استعداداً للتحرك عند بداية العام الدراسى على شكل جبهة وطنية للكفاح ضد الاستعمار، فاتفقوا على تكوين "اللجان الوطنية" لقيادة الحملة الوطنية فى تلك المرحلة، وأعلنوا تكوين "اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة"، ووضعوا لها برنامجاً من ثلاث نقاط:

أولاً - أن الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى ليس كفاحاً ضد الاستعمار وحده، ولكنه كفاح ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ثانياً - ضرورة القضاء على عملاء الاستعمار المحليين - الإقطاعيين وكبار المالىين - المرتبطين بالإحتكارات الأجنبية.

ثالثاً - أن الطريق لمقاومة الاستعمار هو طريق الوحدة الوطنية، فلا بد من اتحاد القوى المعارضة للاستعمار فى جبهة واحدة واسعة، تكافح من أجل القضاء على الاستعمار.

ورفعت اللجنة شعار "المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة"، وهو شعار يقود إلى أسلوب جديد فى النضال الوطنى اتخذ شكل "الكفاح المسلح" فيما بعد، وما لبثت اللجنة أن التحمت بحركة العمال، فشككت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" كقيادة شابة جديدة للعمل الوطنى.

كان هذا الشكل التنظيمى للنضال الوطنى ثمرة للتحركات التى تلت رفع الرقابة على الصحف فى يونيو 1945، وكذلك إلغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من نفس العام، فطالبت الجماهير الحكومة من خلال المظاهرات بالعمل على إجلاء القوات البريطانية. وكانت المناقشات فى البرلمان تتسم بالتميع والحذر، فشعرت الجماهير بأن الحكومة تميل إلى المماطلة والتسويف وانتشر بين الناس الحديث عن "سياسة الصمت" التى تتبعها الحكومة. وشعر النفرشى باشا رئيس الحكومة بالمأزق الذى جرت به إليه الجماهير، فصرح بأنه ينتظر الوقت المناسب للتفاهم مع بريطانيا حول المطالب الوطنية، فأطلقت عليه الجماهير والصحف ساخرة "رجل الوقت المناسب". وعندما صرح بأنه اتخذ خطوة فى سبيل تحقيق الأمنى الوطنية، أطلقوا عليه لقب "أبو خطوة"، - إنتشرت الفكاهات وعبارات السخرية- على ألسنة الناس.

وكانت آمال رجال السياسة في مصر قد إنتعشت بوصول حزب العمال البريطاني إلى الحكم في صيف 1945، ظناً منهم أن العمال أكثر مرونة في التعامل مع أمور المستعمرات، ومن ثم يمكن التوصل معهم إلى اتفاق حول الجلاء والسودان بصورة ترضى الجماهير، وتبقى على "التحالف"، وتضمن لهم الاستقرار في الحكم، وتحقيق الإزدهار لمصالحهم.

وتحت ضغط الجماهير من ناحية، والنخبة الإجتماعية السياسية من ناحية أخرى أرسلت حكومة النقراشى باشا إلى "الحليفة" مذكرة في 20 من ديسمبر 1945، طالبت فيها بضرورة إعادة النظر في معاهدة 1936، باعتبار أن إبرامها جاء لمواجهة ظروف التهديد بالحرب، وانتهى دورها مع نهاية الحرب. وألمحت المذكرة إلى استمرار التحالف، ومساعدة "الحليفة" لمصر في تطوير جيشها حتى يصبح قادراً على صد العدوان.

تأخرت الحكومة البريطانية في الرد أكثر من شهر، فسلمت ردها لسفير مصر في لندن يوم 26 يناير 1946، وجاء بالرد إنكار لفكرة استنفاد المعاهدة لأغراضها؛ فهي سليمة في جوهرها، وأن سياسة بريطانيا تقوم على دعم التعاون الوثيق الذي حققته مصر وبلاد الكومنولث في أثناء الحرب، وأنها حريصة على أن تقيم هذه العلاقة على أساس المشاركة الحرة بين ندين للدفاع عن مصالحهما مع احترام السيادة المصرية إحتراماً تاماً.

وعندما اضطر النقراشى إلى نشر المذكرة والرد البريطاني، حس الجماهير أن الحكومة تسلم بالتحالف مع بريطانيا، وأن بريطانيا متمسكة بمعاهدة 1936، وتعتبر مصر من بلاد الكومنولث رغم أنها "مستقلة"، وأن الرد بحرص بريطانيا الابتعاد بالقضية المصرية عن منبر "الأمم المتحدة"، لتنفرد بإملاء ما تراه من صيغ تخدم مصالحها وحدها في إطار من العلاقات الثنائية بين البلدين. وأن الحكومة تميل إلى القبول بذلك بدليل "سياسة الصمت"، "سياسة الوقت المناسب"، وهذه المذكرة التي لا تعبر عن الأمنى الوطنية تعبيراً صادقاً. وخاصة عندما نقلت وكالات الأنباء عن "ممدوح رياض" مندوب مصر في الأمم المتحدة التصريح الذى اعتبر فيه أن وجود القوات البريطانية في أندونيسيا لا يهدد الأمن الدولى، ونقل عن "عبد الحميد بدوى" وزير الخارجية المصرى قوله بالإشادة بالصدقة المصرية – البريطانية، وبأن "مجلس الأمن" لا يحق له النظر فى أى مسألة تتصل بمصر أو بالعالم

العربي لأن مشاكل هذه البلاد لم تأت نتاجاً للحرب، وأعلن عن استعداد مصر إرسال قواتها إلى أى بقعة فى العالم يهددها العدوان.

وقد أثارت تلك التصريحات ضجة كبيرة فى الصحف، وتناولها طه حسين فى مقالاته مفنداً، مستكراً، ساخراً من ممدوح رياض وعبد الحميد بدوى، بل لمح فى أحد مقالاته إلى أن موقف عبد الحميد بدوى وثيق الصلة بالمنصب الذى حصل عليه قاضياً بمحكمة العدل الدولية بلاهاى، وكأنه قايض مصلحة وطنه بهذا المنصب الدولى الرفيع.

وصاحب مقالات النقد والإحتجاج التى شاركت فيها الصحف على اختلاف انتماءاتها الحزبية والسياسية، حركة مظاهرات عارمة إحتجاجاً على موقف الحكومة، وأجمعت الجماهير المشاركة فيها على المطالبة بعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، والمطالبة بالجهاد، ومقاطعة بريطانيا فى الداخل والخارج سياسياً واقتصادياً.

ودعت اللجنة التنفيذية الوطنية للطلبة إلى عقد مؤتمرات عامة يوم 9 فبراير 1946 لمناقشة الحالة الحاضرة، وهاجمت مبدأ الدفاع المشترك الذى يحمل معنى الحماية الاستعمارية، وطالبت بعدم الدخول فى المفاوضات إلا على أساس الجلاء التام الذى يصدر به تصريح بريطانى، وطالبت الأحزاب بأن تعلن الخطط التى ترى اتباعها عند رفض بريطانيا هذا المطلب.

عقد المؤتمر العام فى الجامعة بالجيزة فى اليوم المحدد رغم ما بذلته الحكومة وأعاونها من محاولات لمنعه، وأعلن اعتبار التفاوض مع الإنجليز عملاً من أعمال الخيانة يجب وقفه، وطالب بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتى 1899 الخاصتين بالسودان، وضرورة جلاء القوات البريطانية فوراً، وبعد المؤتمر خرجت من الجامعة أضخم مظاهرة شهدتها مصر منذ قيام الحرب العالمية الثانية اتسمت بالإنضباط والنظام، عبرت شارع الجامعة ثم ميدان الجيزة إلى كوبرى عباس لتعبر النيل إلى القاهرة، فحاصرها البوليس من الجانبين وفتح الكوبرى، وانهالوا ضرباً على المتظاهرين فسقط البعض فى النيل، وجرح 230 فرداً، واعتقل 150 متظاهراً. وشهدت المنصورة مظاهرة فى نفس اليوم، وأخرى فى أسوان.

وعمت المظاهرات القاهرة فى اليوم التالى (10 فبراير) وصارت الحكومة صحف 11 فبراير التى نشرت أخبار المظاهرات بالقاهرة والأقاليم.

وفى 12 فبراير نظمت جنازة صامته على أرواح الشهداء، وتجددت الإشتباكات مع الشرطة فى كل مكان. وتصادف يوم 11 فبراير عيد ميلاد الملك فاروق، ونظمت الحكومة احتفالاً بهذه المناسبة أقيمت له الزينات على قبة الجامعة وحرمها، فحطمها الطلبة وداسوا صورة الملك بالأقدام. واستمرت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها حتى يوم 16 فبراير الذى أضربت فيه المحال العامة بالأحياء الوطنية حداداً على الشهداء، وطافت فيه المظاهرات أرجاء البلاد، ولم يكن معقولاً أن تفاوض الإنجليز حكومة لا تستطيع المحافظة على الأمن فى البلاد، فاستقالت وزارة النقرشى باشا فى 15 فبراير 1946.

كف إسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة فى 15 فبراير والمظاهرات تعم البلاد من أقصاها إلى أدناها، ولم يكن باستطاعته إيقافها، وكان حريصاً أن يقدم نفسه للجماهير بصورة جديدة تختلف عن تلك التى عرفوه بها فى الماضى عندما مارس حكماً استبدادياً فى أوائل الثلاثينات. فبعد تشكيل الوزارة قابل عدداً من الوفود من بينها وفد الطلبة الذين أعلن لهم أنه قرر منع التعرض للمظاهرات مقدراً للطلاب مشاعرهم، ولكنه نصحهم بالابتعاد عن دعاة التحريض وصرح أحد وزرائه بأن المظاهرات تشد أزر الوزارة فى المفاوضات.

ولكن مدهانة صدقى للجماهير لم تمح من ذاكرتهم ماضيه الأسود، فاستقبلته العناصر الوطنية باستتكار شديد. وجاء اختياره لتشكيل الحكومة كاشفاً للمضمون الطبقي لسياسة التحالف مع بريطانيا، مما دفع الجماهير إلى الربط بين معاداة الاستعمار ومحاربة الاستبداد، ومقاومة هيمنة رأس المال على الحكم.

كانت اللجان الوطنية للعمال قد إتحت باللجنة الوطنية للطلبة لتشكيل قيادة جديدة للعمل الوطنى هى "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" التى جاءت نتاجاً للمظاهرات التى شهدتها شهر فبراير، وبدأت اللجنة الجديدة نشاطها بتحديد يوم الخميس 21 فبراير 1946 يوم الجلاء ويوم الإضراب العام لجميع هيئات الشعب، وطالبت بتعطيل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحاء القطر.

كان ذلك تحدياً سافراً لحكومة إسماعيل صدقي، وتعبيراً عن تمسك القوى الوطنية بحقها في الاستقلال التام والحرية الوطنية، فقد حققت اللجنة الوطنية نجاحاً بارزاً في حشد الجماهير وراء حركة الإضراب العام، وتدفقت المظاهرات من مختلف أنحاء القاهرة لتتجمع في ميدان الأوبرا حيث عقد مؤتمر وطني عام قرر مقاطعة المفاوضات وأساليب المساومة، والتمسك بالجلء عن ودى النيل، وإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 الخاصتين بالسودان، وعرض القضية المصرية على "مجلس الأمن".

إتجهت المظاهرات بعد ذلك إلى وجهتين: إحداها ساحة عابدين لإسماع صوت الشعب للملك، والأخرى إلى ميدان قصر النيل (التحرير الآن)، حيث كانت ثكنات الجيش البريطاني (في الموقع الممتد - الآن - من مبنى الاتحاد الاشتراكي حتى مبنى جامعة الدول العربية على النيل). وكانت المظاهرات تسير بنظام تام، ولكن خرجت من ثكنات الجيش البريطاني سيارات مسلحة إخرقت المظاهرة ودهمت المتظاهرين، فألقى هؤلاء الحجارة على الثكنات فرد عليهم جنود "الحليفة" بإطلاق الرصاص، فثارت تائرة الجماهير وأشعلوا النار في نقطة حراسة بريطانية (كانت تحتل موقع مبنى المجمع الحالي). وعم السخط المتظاهرين فانفلت حبل النظام، وتعرضت بعض المحال الأجنبية وبعض المنشآت العسكرية البريطانية الأخرى للإعتداء، وظلت الجماهير تائرة حتى منتصف الليل، وشملت المظاهرات جميع الأحياء في القاهرة، وبورسعيد، والأسكندرية والإسماعيلية والزقازيق، ودكرنس والمحلة الكبرى، وكفر الشيخ والسنبلاوين وغيرها من البلاد. وقدرت الصحف عدد القتلى بعشرين قتيلاً وعدد الجرحى بمائة وخمسين جريحاً.

وفي المساء أذاع صدقي باشا بياناً، إتهم فيه "الدهماء" بالإنديساس بين "صفوف الطلبة الأبرياء". فأثار البيان تائرة المثقفين والطلبة، واستنكروا وصفه للعمال "بالدهماء". وحفلت الصحف بالمقالات التي نددت بمسلك الحكومة. وسارت المظاهرات في الأيام التالية بالقاهرة والأسكندرية ودمياط وأسيوط وغيرها من البلاد، وحددت "اللجنة الوطنية" يوم 25 فبراير يوم حداد عام، فصدرت كثير من الصحف مؤطرة بالسواد تحمل المقالات العنيفة، وأضرب المحامون عن العمل. وعقدت "اللجنة الوطنية" مؤتمراً عاماً يوم 26 فبراير تقرر فيه عقد مؤتمرات في كل معهد دراسي في اليومين التاليين وصدر بيان عن المؤتمر العام نبه

فيه إلى أن وجود القوات البريطانية فى المدن الكبرى هو ما يعرض الأمن للخطر، وطلبت سحبها فوراً، واستتكرت محاولة الحكومة التفريق بين الطلبة والعمال، وقررت اعتبار يوم 4 مارس يوم حداد على أرواح الشهداء.

وقد تم تنفيذ الحداد العام، فأضربت الصحف عن الصدور وأغلقت المصانع والمتاجر والمدارس، وساد العاصمة صمت رهيب، وحدث صدام بالأسكندرية بين المتظاهرين ونقطة البوليس الحربى البريطانى بميدان سعد زغول، فقتل 28 وجرح 342 من المتظاهرين، كما قتل جنديان بريطانيان وجرح أربعة جنود ووقع إضراب عام بالسودان وسوريا ولبنان وشرق الأردن تضامناً مع الحركة الوطنية المصرية.

قدم الإنجليز احتجاجاً لحكومة صدقى فور وقوع الحوادث، وطلبوا منه منع المظاهرات والمحافظة على الأمن، ومعاينة المسؤولين عن الحوادث، والاحتجاج على ما حدث من اعتداء على الأموال، وسلم الإحتجاج للملك وليس لرئيس الوزراء إمعاناً فى تجاهله. وقبل صدقى الإحتجاج سراً فلم يعلن عنه حتى لا يقع فى حرج أمام الجماهير لعدم إحتجابه على عدوان القوات البريطانية على المتظاهرين. ولكن وزير المستعمرات البريطانى ألقى بياناً أمام مجلس العموم البريطانى عن الحوادث تضمن نبأ الإحتجاج وقبول الحكومة المصرية له، ونقلت وكالة رويتر الخبر إلى الصحافة المصرية. وانتقدت الصحف البريطانية عجز صدقى عن "القيام فى الوقت المناسب بعمل فعال للمحافظة على النظام" وما يترتب على ذلك من فقدان الثقة، وهددت بأن المفاوضات لن تكون سهلة.

ودافع صدقى عن نفسه أمام مجلس النواب ضد "هذه المزاعم الظالمة" وعندما سئل عما إذا كان قد قبل الإحتجاج، تهرب من الإجابة قائلاً أنه نفذ المطالب الواردة به من تلقاء نفسه لا استجابة له. وأصدرت الحكومة بياناً بمنع المظاهرات والاجتماعات، وبدأ العمل على تفتيت القوى الشعبية التى قادت حركة المظاهرات، وتحالف صدقى مع الأخوان المسلمين لتحقيق هذه الغاية، ثم ما لبثت "مصر الفتاة" أن انضمت إلى الأخوان لمساندته، فشكلت "اللجنة القومية" لمواجهة "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال"، فتم شق الحركة وإضعافها.

شكل صدقى وفد المفاوضات المصرى فى 7 مارس 1946، وانتظر أن يشكل الجانب البريطانى وفداً رفيع المستوى، فتلكأت بريطانيا حتى 2 أبريل فشكلت وفداً برئاسة بيفن (وزير الخارجية) وعضوية وزير الطيران وبعض الخبراء، وأصدرت فى 7 مايو بياناً أعلنت فيه حدود التفاوض، فعرضت سحب قواتها من مصر، وعقدت محالفة بين الدولتين على أساس الندية بين أمتين بينهما مصالح مشتركة، على أن تحدد المفاوضات مراحل الجلاء، وما يتم اتخاذه من تدابير فى حالة الحرب أو خطر قيام الحرب.

وقد استقبل الشعب المصرى البيان البريطانى بموجة من المعارضة الشديدة، وهاجمه الوفد والحزب الوطنى بشدة، وخرجت العديد من المظاهرات لتعلن احتجاج الجماهير، واجهها البوليس بالقمع، كما صودرت بعض الصحف.

دارت المفاوضات بين الطرفين فى مايو، ثم توقفت، وعاد الوفد البريطانى إلى لندن للتشاور، نظراً لوجود خلاف بين الطرفين فقد عرض الإنجليز الجلاء على خمس سنوات فى حين طلب المصريون أن يتم الجلاء خلال عام واحد. وحدد الإنجليز حالة الخط الموجبة لعودتهم إلى مصر بعد الجلاء بتعرض أى من بلاد الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران واليونان لأى تهديد خارجى، وتمسك المصريون بقصر الأمر على البلاد التى لها حدود مشتركة مع مصر، وفى نهاية الأمر تحقق قدر من التقارب بين الجانبين، فتكون مدة الجلاء ثلاث سنوات مع الأخذ بنظام "لجنة الدفاع المشترك" التى تضم عسكريين من الطرفين تقدم المشورة للحكومتين فى كل الحالات التى تهدد سلامة الشرق الأوسط بما فى ذلك كافة الأراضى المتاخمة لمصر، وقد وافق الوفد المصرى على ذلك، وسافر وزير الطيران البريطانى إلى لندن فى نهاية يونيو لاستكمال نصوص الإتفاق.

وما أن تسرب نبأ موافقة الحكومة على إنشاء "لجنة الدفاع المشترك" حتى خرجت القوى الوطنية تنادى بعقد المؤتمرات وتنظيم المظاهرات، وأصدرت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال بياناً طالبت فيه بقطع المفاوضات، وتم الإتفاق على أن يكون يوم 11 يوليو (ذكرى ضرب الإسكندرية عام 1882) يوماً للحداد العام وتجديد الجهاد الوطنى. فأراد صدقى أن يبادر بإجهاض هذه الحركة، فقام فى اليوم السابق على الإضراب بإعتقال نحو 200 من الكتاب والصحفيين وقادة اللجنة الوطنية وقادة نقابات العمال، وأغلق عدداً من دور النشر،

واتحادات الخريجين والروابط، وأغلق العديد من الصحف. ومنع الإحتفال بذكرى 11 يوليو، وأطلق على هذه الحملة "قضية المبادئ الهدامة" وألصقت بالجميع - على اختلاف اتجاهاتهم السياسية - تهمة الشيوعية، وحظرت النيابة النشر عن التحقيق ثم استصدر صدقى من البرلمان قانوناً بتشديد العقوبات الجنائية لحماية النظام الإجتماعى القائم، وأعد بعض مشروعات القوانين المتعلقة بمنع الإضرابات والمظاهرات.

رحبت لندن بالإجراءات التى اتخذها صدقى، واعتبرتها مؤشراً للتعجيل بإبرام المعاهدة. ولكن أضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالأسكندرية يوم 15 يوليو، وألقت خمس قنابل على نادى بريطانى فى الأسكندرية وأيضاً يوم 17 يوليو، وأعلن بعض أعضاء وفد التفاوض عدم ارتياحهم للطريقة التى يدير بها صدقى المفاوضات، واتهموه علناً بالإفراط بالتفاوض مع الإنجليز، فاضطر صدقى للاستقالة، وكلف شريف صبرى باشا (خال الملك) بتشكيل الوزارة، ولكن الوفد رفض التعاون معه وأصر على إجراء انتخابات جديدة، فتنحى شريف صبرى عن مهمة تشكيل الوزارة وعاد صدقى مرة أخرى فى أول أكتوبر (بعد ثلاثة أيام من استقالته) بأمر من الملك، فكانت مناورة وقصد بها صدقى والسراى دعم موقفه التفاوضى، فعاد لاستئناف المفاوضات مع الإنجليز بعيداً عن وفد المفاوضات. وسافر إلى لندن (15 أكتوبر) بصحبة إبراهيم عبد الهادى باشا (وزير الخارجية) لهذا الغرض وذلك لإتمام التباحث مع بيغن حول السودان. وأعلن بعد عودته أن "الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقرررت بصفة نهائية". وكان ذلك مخالف للنص الذى اتفق عليه مع بيغن، فبادر رئيس الحكومة البريطانية بتكذيبه.

وتبين لبريطانيا استحالة تنفيذ مشروع المعاهدة إذا كان صدقى لا يستطيع مصارحة الرأى العام بما تم الاتفاق عليه حول السودان. وأراد بيغن أن يحسم الأمر، وأن يدفع صدقى إلى الاستقالة، فاقترح فى 6 ديسمبر أن يرسل له صدقى خطاباً توضيحياً ينص على أن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان توكيد للحالة القائمة فى السودان وأنه "لا يؤثر فى حق بريطانيا فى الدفاع عن السودان". وعندما تغافل صدقى عن تلبية الاقتراح، كلف بيغن الحاكم العام للسودان أن يعلن بإسم الحكومة البريطانية أنها لا تسمح بأى تغيير فى الحكم

بالسودان، وأن المحادثات الأخيرة لم تمس حكومة السودان أو سلطتها بأى تعديل، وقال أن صدقى نكر لبيفن أنه لا يوجد بالمعاهدة ما يقيد حق السودانين فى الاستقلال.

وهكذا استقال صدقى، وسقط مشروع صدقى - بيفن الذى كان يرمى إلى ربط مصر بمعاهدة تحالف مشترك مع بريطانيا، والإقرار الفعلى بالتبعية مقابل "وعد" بالجلء على مراحل.

أجمعت قوى المعارضة الوطنية على الاستفادة من المتغيرات الدولية الناجمة عن نشوء "الأمم المتحدة" للخروج بالقضية الوطنية من دائرة العلاقة الثنائية مع بريطانيا إلى الدائرة الدولية، أو بعبارة أخرى، تدويل القضية المصرية، وهو ما سعى إليه "الوفد المصرى" عند تشكيله عام 1918 لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح فى فرساي، ولكن الأوضاع الدولية عندئذ حرمت مصر من طرح قضيتها على المؤتمر، وأجبرتها على التعامل معها فى إطار ثنائى، أفقد مصر حقها المشروع فى تقرير المصير وقد ظن المتحمسون لتدويل القضية المصرية، وطرحها على "مجلس الأمن" أن المبادئ التى قامت عليها "الأمم المتحدة" تحقق الإنصاف للشعوب المغلوبة على أمرها، لم لا، وقد ساهمت مصر مساهمة فعالة فى مساعدة الحلفاء على تحقيق النصر على الفاشية، وضحت - مرغمة - بمواردها الإقتصادية وبجهداها العسكرى رغم أنها لم تعلن الحرب رسمياً على المحور.

ولم يكن أمام القوى السياسية التقليدية التى حاولت على مدى ما يزيد على العقود الثلاثة أن تحل القضية الوطنية بطريق التفاوض سوى الإذعان للإجماع الوطنى على اللجوء للأمم المتحدة، لعل ذلك يمكنها من توثيق الصلات مع الولايات المتحدة، القوة الصاعدة الراجعة فى قيادة الغرب. وإذا أخفقت المحاولة فلن تخسر شيئاً، لأن ذلك كفيل بإقناع الجماهير بصواب نهجها التفاوضى العتيد الذى لا يعرض - على الأقل - مصالحها للخطر، ولا يهدد موقعها المتميز فى السلطة.

وهكذا عاد النقراشى باشا إلى الحكم فى 8 ديسمبر على رأس وزارة ائتلافية من حزبه السعدى وحزب الأحرار الدستوريين جاء إلى الحكم مفروضاً من القصر، وحادث كوبرى

عباس لازال ماثلاً فى الأذهان، فهو يفتقر إلى الرصيد الشعبى، ولا يستطيع أن يناور الأحزاب السياسية على نحو ما فعل صدقى، كما لا يستطيع أن يقنع الإنجليز بقدرته على الوصول إلى تسوية معهم، لأنهم يعرفون وزنه السياسى جيداً.

حاول النقراشى مع الانجليز سراً أن ينفذ مشروع صدقى - بيفن، ولكن الأمور تعثرت بالنسبة لمسألة السودان، وبريطانيا صممت على عزل المسألة السودانية عن المسألة الوطنية المصرية بحجة "المحافظة على حقوق السودان" وجعلت الموقف المصرى يبدو بمظهر المعتدى على حق السودانين، أمام السودانين أنفسهم، أمام الرأى العام العالمى.

وزاد موقف النقراشى حرجاً عند حلول ذكرى اتفاقية السودان عام 1899 (فى 19 يناير 1947) فدعت القوى الوطنية إلى تنظيم يوم حداد عام فى هذه الذكرى، صدرت الصحف فيه - مكللة بالسواد - خرجت المظاهرات تتدد بالحكم البريطانى فى السودان، وصدرت رنات مختلفة تنعى على الحكومة تخاذلها بالنسبة للمسألة السودانية وتطالب بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتى 1899.

وحتى تتخلص حكومة النقراشى من ضغوط الجماهير، كان عليها أن تبحث لنفسها عن مخرج، فالتقطت إشارة من جانب بريطانيا جاءت بمقال نشر بإحدى الصحف اللندنية يطرح فكرة اللجوء إلى طرف ثالث كحكم بين مصر وبريطانيا، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت استعدادها للتدخل بين الطرفين بإسم مسألة السودان، ورأى النقراشى فى اللجوء إلى "الأمم المتحدة" مخرجاً ملائماً من هذا المأزق، وخاصة أنه يلقى قبولاً عند المعارضة الوطنية المطالبة بتدويل القضية المصرية. وأعلن النقراشى قطع المفاوضات مع بريطانيا رسمياً فى 25 يناير 1947 واللجوء إلى مجلس الأمن.

ومع قبول هيئات المعارضة الوطنية بفكرة اللجوء إلى مجلس الأمن إلا أن الشكوك ساورتهم حول دوافع حكومة النقراشى، وخاصة أن البيان الخاص بقطع المفاوضات لم يتضمن التتصل من مشروع صدقى - بيفن، ولم يتضمن قراراً بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتى 1899 على نحو ما طالبت به العديد من القوى السياسية. وصاحب هذا الجدل السياسى استمراراً للمظاهرات وأعمال القمع، ومصادرة الصحف التى اتهمت الحكومة بالتضليل،

وواصلت الأحزاب والهيئات السياسية المختلفة إصدار البيانات التي تهاجم سياسة الحكومة، وتتهمها بإضاعة الوقت بحجة "دراسة الموضوع".

وأخيراً، قدمت حكومة النقراشى عريضة المسألة المصرية إلى مجلس الأمن، ونشرتها في 13 يوليو، بعد فض الدورة البرلمانية بيوم واحد، تقادياً لمواجهة المعارضة، وركزت مطالبها بالجلء عن مصر والسودان، وكان مما يضعف موقف الحكومة أنها كانت تمثل القوى التي قبلت بمشروع صدقي - بيفن، كما أنها لم تقم بإلغاء معاهدة 1936 وإتفاقيتي 1899. وسافر الوفد الرسمي برئاسة النقراشى إلى الأمم المتحدة في 22 يوليو 1947. وهناك كان النقراشى حريصاً على عدم استثارة المعارضة في مصر، فشن هجوماً كلامياً على بريطانيا جعل المندوب البريطانى بالمجلس يرجع الأمر إلى أطماع المصريين في السودان، وأن يلمح من طرف خفى إلى الميول المحورية للملك فاروق خلال الحرب. وبذل الوفد المصرى جهداً كبيراً في محاولة كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية بالتلويح (السادج) بما ينتظرها من فرص في مصر والشرق الأوسط تارة، والتتصل عن شبهة الاتصال بالوفدين السوفييتي والبولندي تارة أخرى. فقد تعرضت مصر لحملة دعاية معادية شنتها ضدها الصحافة الأمريكية، وحرضت الولايات المتحدة الدول التي تدور في فلكها للتصويت على القرار الذي أيدته وهو إبقاء القضية بمجلس الأمن دون حسم، حتى لا يؤدي تمرير المشروع الذي قدمه مندوب البرازيل ويوصى الطرفين بالعودة إلى طريق المفاوضات إلى إنفجار السخط الشعبي في مصر بما يؤثر على مصالح الغرب في الشرق الأوسط، ومن ثم لم يكن من المصلحة - في نظر أمريكا - هزيمة المصريين صراحة حتى لا يؤثر ذلك على الجهود التي تبذل للتوصل إلى معاهدة بين الطرفين، فكان إبقاء القضية مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن دون حسم، فيه ما يحفظ ماء الوجه للطرفين، ويبقى الباب مفتوحاً للتوصل إلى تسوية بطريق التفاوض.

كان قيام "الأمم المتحدة" من ثمار الحرب العالمية الثانية مثلما كانت "عصبة الأمم" من ثمار الحرب العالمية الأولى، وكان إنشاء الأخيرة يهدف إلى إقامة هيئة دولية تعمل على فض المنازعات بين الدول سلمياً، وتحول دون تفاقم النزاعات الدولية إلى حد التورط في الحرب. غير أن وجود "عصبة الأمم" لم يحل دون وقوع العديد من الأزمات الدولية التي

دفعت بالدول الأوروبية إلى أتون الحرب العالمية الثانية بسبب ضعف تكوينها، وعدم التزام الأعضاء بتطبيق قراراتها، وافتقارها إلى نظام عالمي فعال للأمن الجماعي، وكانت ولاية محكمة العدل الدولية الدائمة ذات طابع اختياري، فضلاً عن كونها أداة لترسيخ تسويات معاهدة فرساي التي كانت سبباً في إنكفاء روح الإنتقام عند الدول التي هزمت في الحرب، وأمليت عليها شروط الصلح.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأساسي في إنشاء "منظمة الأمم المتحدة"، فتعاونت الحكومة الأمريكية مع العديد من المؤسسات غير الحكومية لبلورة أفكار تتعلق بعالم ما بعد الحرب، وذلك قبل دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، وصبت تلك الأفكار في البيان المشترك الذي أصدره الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل في 12 أغسطس 1941 بإسم "ميثاق الأطنطى" الذي جاء به الإعلان عن إنشاء "نظام دولي دائم للأمن العام". وفي أول يناير 1942 صدر إعلان "الأمم المتحدة" عن الدول الست والعشرين التي تحالفت ضد المحور، وقد تضمن هذا الإعلان التزام تلك الدول بمواصلة الحرب ضد المحور، والالتزام بمبادئ "ميثاق الأطنطى". وبعد ذلك وقعت على الإعلان 21 دولة أخرى منها العراق، ومصر، والسعودية، وسوريا، ولبنان، بيد أن البيان لم يتضمن الإشارة إلى إنشاء تنظيم عالمي.

وجاءت أول إشارة إلى إنشاء التنظيم الدولي العالمي في "إعلان موسكو" الصادر في 30 أكتوبر 1943، عقب لقاء وزراء خارجية الولايات المتحدة، والإتحاد السوفييتي وبريطانيا، ووقعه أيضاً سفير الصين لدى الإتحاد السوفييتي، وقد تضمن الإعلان التزام الدول الأربع بإنشاء منظمة دولية عامة تقوم على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول المحبة للسلام، وقد تكرر الالتزام ذاته في مؤتمر طهران الذي عقد في نوفمبر 1943 بين روزفلت وتشرشل وستالين.

وعندما بدأ واضحاً أن الدول المتحالفة في طريقها إلى تحقيق النصر، دعت الولايات المتحدة بريطانيا والإتحاد السوفييتي والصين إلى مؤتمر دمبارتون أوكس Dambarton Oaks (إحدى ضواحي واشنطن) وضع تصورات حول التنظيم العالمي المقترح. وفي ذلك المؤتمر تم الاتفاق على الأهداف العامة للتنظيم وهيكله. ومن أهم القضايا التي حدث حولها

إتفاق فى ذلك المؤتمر ضرورة أن تتمتع الدول الأربع الكبرى بالعضوية الدائمة فى المجلس التنفيذى المقترح. وعندما عقد مؤتمر يالطا، تم الإتفاق على عدد من القضايا الخلافية، ومن ذلك نظام التصويت فى المجلس التنفيذى (مجلس الأمن) بحيث تتمتع الدول دائمة العضوية بحق الفيتو (الاعتراض) على القضايا الموضوعة، إقامة نظام للوصاية على المستعمرات. كما اتفق على الدعوة لمؤتمر تأسيس الأمم المتحدة يعقد فى سان فرانسيسكو فى 25 أبريل 1944، على أن تكون المسائل المتفق عليها فى ديمبارتون أوكس يالطا هى أساس المناقشات فى هذا المؤتمر.

من ذلك يتضح أن الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى وبريطانيا والصين، إحتكرت عملية وضع المبادئ العامة التى بنى عليها التنظيم العالمى الجديد، ولم تشارك فرنسا والدول الأخرى إلا فى مؤتمر سان فرانسيسكو، الذى سُمى "مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولى". وقد حدث نقاش واسع فى مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول الكبرى والدول الأخرى حول مشروع ميثاق التنظيم العالمى الجديد. وكان حق الفيتو أبرز ما تم النقاش حوله، وحق الدول فى الدفاع الشرعى عن النفس فى حالة عجز مجلس الأمن عن القيام بمهامه، ووضع المستعمرات، ودور التنظيمات الإقليمية. فقد أصرت الدول الكبرى على التمتع بحق الفيتو فى مواجهة جملة انتقادات من الدول الأخرى، ولكن الدول المتوسطة والصغرى نجحت فى تأكيد حقها فى الدفاع الشرعى عن النفس، وهو ما تأكد فى المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، كما أصرت تلك الدول على الإعتراف بدور التنظيمات الإقليمية، وهو ما جاء بالفصل الخامس، وأخيراً طرحت بتلك الدول القضية الاستعمارية، مما أسفر عن تعديل نظام الوصايا بما يضمن وضع التزامات واضحة على الدول الكبرى للتمهيد لاستقلال الدول الخاضعة لهذا النظام، كذلك نجحت فى تأكيد دور التنظيم المقترح فى القضايا الإقتصادية والإجتماعية، وفى رفع مستوى المجلس الإقتصادى والإجتماعى فى مواجهة ميل معظم الدول الكبرى إلى قصر نشاط التنظيم العالمى المقترح على مسائل السلام والأمن الدوليين، وأخيراً، نجحت فى توسيع اختصاصات الجمعية العمومية والأمين العام.

وفى 26 من يونيو 1945، وقعت الدول المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو - وعددها 50 دولة - على مشروع الميثاق بعد الإتفاق على صيغته النهائية، وفى 24 أكتوبر من

نفس العام دخل الميثاق حيز التنفيذ بعد تصديق الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وأغلبية الدول الأخرى عليه. وفيما بعد سمح لبولندا بالتوقيع على الميثاق، واعتبرت إحدى الدول المؤسسة، مما رفع عدد تلك الدول إلى 51 دولة. كما أصبحت نيويورك هى المقر الدائم للمنظمة الجديدة بموجب اتفاق خاص مع الولايات المتحدة.

وقد اهتم طه حسين بمتابعة خطوات إنشاء "الأمم المتحدة" فى مقالاته، وانتقد الطريقة التى هيمنت بها دول الحلفاء على الأعضاء الصغار، وأبدى اعتراضه على تمتعها بالعضوية الدائمة وحق الفيتو، واعتبر ذلك مناقضاً تماماً للديمقراطية التى حارب الحلفاء ضد الفاشية تحت راياتها، بل عدها لوناً جديداً من ألوان الدكتاتورية.

كان هذا هو الإطار العام لحقبة الأربعينات على الصعيدين المصرى والدولى، وهى الفترة التى حظيت باهتمام العميد، ففاض قلمه بالمقالات التى يضمها هذا المجلد والتى قسمناها إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: النقد السياسى والإجتماعى

حظيت قضية "الديمقراطية" بالنصيب الأوفر من مقالات هذه المجموعة، بل كانت ماثلة دائماً فى المقالات التى تناولت جوانب الإصلاح الإجتماعى التى تطالب بها الجماهير. وذهب طه حسين إلى أن التربية الديمقراطية لا تتحقق إلا إذا تمت محاربة الجهل، ونال كل مواطن حقه فى التعليم، وأتيحت للناس حرية التعبير عن آرائهم فى كل ما يتعلق بأمر البلاد. لذلك شن العميد حملة عارمة ضد القوانين المقيدة للحريات، فهاجم الأحكام العرفية باعتبارها قيداً على حرية المواطنين فى الحركة والإجتماع لتدارس شئون الوطن، وما يترتب على تطبيقها من الزج بالشرفاء فى غياهب السجون لا جريمة لهم سوى الدفاع عن الحقوق الوطنية.

كذلك اعترض بشدة على قانون الرقابة على المطبوعات الذى قصف الأقلام، وكمم الصحف، وتعجب أن يكون لمثل هذا القانون مكان فى بلد "ديمقراطى" ينص دستوره على حماية حق التعبير، فالقانون الذى يحبس تلك الحرية يتنافى مع الدستور المصرى، ويجعل دعوى الحكومة بالوقوف وراء الكتلة الديمقراطية فى الحرب العالمية الثانية، دعوى زائفة،

وخاصة أن "الحليفة" لم تطبقها في بلادها. واستنكر طه حسين الزج بالصحفيين في السجون، وعده عاراً للحكم، يوفر لبريطانيا الحجة لاستمرار هيمنتها على مصر لأن مصر لم تستطع أن تقيم نظاماً سياسياً يحقق لأهلها نصيباً من المشاركة السياسية، التي تعد حرية التعبير أبسط صورها. ولذلك يستهين المفاوض البريطاني بمصر والمصريين طالما كان النظام السياسي في مصر لا يواكب العصر، والمتغيرات الدولية التي جاءت نتاجاً للحرب، وحرية التعبير - عنده - أساس التقدم، والمعيار الذي تقاس به درجة التقدم عند الأمم.

من هذا المنطلق، رأى طه حسين أن حكومة إسماعيل صدقي باشا لا تستطيع أن تتفاوض مع الإنجليز على أساس الندية، لأنها حكومة دكتاتورية استبدادية، لا تضع الدستور والبرلمان والجمهير في اعتبارها، بينما حكومة بريطانيا حكومة ديمقراطية، تحسب لشعبها ألف حساب.

وهاجم أسلوب الخداع الذي اتبعته الحكومة، عندما ألغت الأحكام العرفية رسمياً، واستمرت تمارس كل أساليب القمع وكبت الحريات دون رادع من دستور أو قانون، والزج بالنشطاء السياسيين في السجون: وطالب - في أكثر من مقال - بعدم اللجوء إلى القوانين الاستثنائية، واحترام الدستور ضمناً للديمقراطية، ودعماً لحق المواطن في التعبير بالكتابة والخطابة وغيرهما. كما انتقد "التلاعب بالديمقراطية"، باستخدام البرلمان الذي تدخلت الإدارة في تكوينه بتزييف إرادة الأمة، استخدامه كأداة لتمير القوانين والسياسات المنافية للديمقراطية لتكسبها الشرعية الدستورية، وتلبسها ثوب الديمقراطية زوراً وبهتاناً.

وحفلت مقالات طه حسين في الأربعينات بالمطالبة بضرورة تصدى الحكومة للأزمة الإجتماعية، وجاء النقد الإجتماعي عنده - في إطار معارضته لسياسات الحكومات الائتلافية في شكلها النقرشى وإسماعيل صدقي، ولذلك جاء حديثه عن الإصلاح الإجتماعي عاماً وليس مفصلاً على نحو ما فعلت جماعة المثقفين الذين شكلوا - أثناء الحرب - "جماعة النهضة القومية" طرحوا برنامجهم في الإصلاح الإجتماعي من خلال مجلة "الفصول". فأرجع ظاهرة الإضرابات العمالية وإضرابات الموظفين والطلبة إلى فساد النظام الإجتماعي، وظماً للناس إلى العدل، وحاجتهم إلى المعيشة الكريمة. وطالب بتحسين أجور الموظفين والعمال وتحقيق مجانية التعليم.

ورأى طه حسين أن الإصلاح الإجتماعى ضرورى للأثرياء قبل الفقراء، لأنه يحقق الاستقرار فى المجتمع، ويقطع الطريق على التطرف، ولا يتحقق الاستقرار الإجتماعى إلا بالعمل على حل مشكلة الفقر، وضمان مستوى لائق ومعقول من العيش للطبقات الفقيرة، ويتضمن ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

ومرة أخرى يعرج طه حسين على أثر الإصلاح الإجتماعى فى تحسين موقف المفاوض المصرى أمام الإنجليز، فبريطانيا نفسها أدخلت من الإصلاحات فى بلادها ما يكفل علاج الآثار الإجتماعية التى ترتبت على الحرب، وليس أدل على ذلك من فوز حزب العمال بالأغلبية، وتوليه الحكم، وحرصه على تطبيق برنامجه فى الإصلاح الإجتماعى. فكيف يحترم المفاوض البريطانى حكومة كالحكومة المصرية التى تنكر على السواد الأعظم من شعبها حقه فى الحياة الكريمة.

وانتقد العميد - بقلمه الساخر - ذلك النوع من المشتغلين بالعمل السياسى الذين يتسمون بالتلون والنفاق، يضبطون بوصلتهم السياسية فى اتجاه التيار الراجح، فإذا سعد نجم المحافظين كانوا منهم، وإذا رجحت كفة المتطرفين تصدروا صفوفهم وزايدوا عليهم، وهم إذ يشتتون يميناً ويساراً، لا يقطعون شعرة معاوية مع المعتدلين، ويظهرون الصداقة لهم. وأكد أن هذا النوع من السياسيين مكشوف مفضوح عند الجميع، لا يحظى بإحترام أحد.

ويرى طه حسين أن ما تحتاجه مصر حتى تلحق بركب الأمم الناهضة هو التربية السياسية الديمقراطية، ومفتاحها القضاء على الأمية، وإتاحة فرصة التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الطبيعية للمواطن، والتوسع فى المجالس البلدية والقروية بإعتبارها مدارس للممارسة السياسية ترشياً وانتخاباً ومشاركة فى إدارة أمور المدينة أو القرية، والتهيؤ للمشاركة الفعالة على صعيد الوطن كله. ولكن ذلك يرتبط بإصلاح قوانين الإنتخاب ووضع الضمانات التى تكفل عدم تدخل الإدارة فى الإنتخابات.

ثانياً - القضية الوطنية:

يعكس هذا القسم من المقالات أثر الخصومة القديمة التى كان يضمها طه حسين لإسماعيل صدقى باشا، عدو "الوفد" اللدود، بطل العدوان على الحقوق الدستورية للأمة،

وصاحب الإنقلاب الدستورى الشهير، وما شاب حكمه من ممارسات استبدادية. ونجد موقف طه حسين من إسماعيل صدقى ماثلاً فى (المجلد الثالث) من هذا الكتاب بصورة واضحة جلية.

لذلك لم ير العميد ما يبشر بالخير عندما كلف إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة خلفاً للنقراشى (على نحو ما تقدم)، وخاصة أن الموقف السياسى كان دقيقاً، فمصر تموج - عندئذ - بالحركة المطالبة بالتخلص من معاهدة 1936، وتحقيق الاستقلال الوطنى التام. وجاء إختيار صدقى على رأس الجوقة القديمة ذات الماضى البغيض مبعثاً للتشاؤم عند المصريين جميعاً، وهو ما عبرت عنه مقالات طه حسين تعبيراً دقيقاً، إذ كيف تستطيع حكومة مصرية تفتقر إلى الشعبية أن تكسب احترام المفاوض البريطانى. حتى يحسب لها حساباً: فهى لا تمثل إرادة الشعب، لأن لها تاريخ أسود فى قمع الحركة الوطنية، مما يجعل الجماهير تتوجس خيفة مما قد تجلبه الحكومة على الأمة من نكبات إذا توصلت إلى اتفاق مع الإنجليز لا يحقق الأمانى الوطنية، واستنكر طه حسين أسلوب المعايير المزدوجة الذى تتعامل به الحكومة فى المفاوضات، فهى تسلم للإنجليز بما يطلبون، وتدعى التشدد والحرص على المصالح الوطنية أمام الشعب.

وعلق طه حسين على مظاهر الخلاف بين أعضاء وفد التفاوض وإعلان بعضهم أن "الدفاع المشترك" الذى يعرضه الإنجليز لون من ألوان الحماية، ونكسة للأمانى الوطنية، وما أعلنه البعض الآخر منهم من أن صدقى ينفرد وحده بالتفاوض، وأن الوفد التفاوضى لم يحضر مع الإنجليز سوى إجتماع واحد، ثم إنفرد صدقى بالأمر. علق العميد على ذلك بالتشكك فى جدوى المفاوضات التى دارت بين صدقى وبينفن، وخاصة أن وفد التفاوض المصرى عطل من الكفاءة، مفتقر إلى ثقة الشعب.

ونالت فكرة الفصل بين المسألتين المصرية والسودانية فى التفاوض، وكشف الإنجليز لكذب ما إدعاه صدقى من أنه جلب وحدة القطرين تحت التاج المصرى، ثم اتضح أنه وافق على مبدأ فصل المسألة السودانية، وإرجاء بحث المسألة السودانية إلى حين إجراء استفتاء للشعب السودانى. فهاجم طه حسين هذا الإتجاه، وعده تفريطاً فى السودان لا يقبل به الشعب

المصري، وخيانة واضحة من صدقي للمبادئ الثابتة للحركة الوطنية المصرية التي لا تقبل المساومة.

وشن طه حسين هجوماً شديداً على فكرة "الدفاع المشترك" وعده ردة إلى عهد الحماية، وإلى ما قبل ثورة 1919، وتبديد لما حققه المصريون بنضالهم على مدى ربع القرن. وبين أن فكرة التحالف لا يصح إلا إذا قامت على أساس الندية. ومصر ليست نداءً لبريطانيا من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأن وضع مصر في إطار التحالف سيكون وضع التابع للمتبع، وتصبح بريطانيا - من الناحية العملية - وصية على مصر، ترسم لها سياستها، وتحدد وقع خطاها.

ولم يكن النقراشي أكثر حظاً عند طه حسين، فقد انتقد حكومته منذ تشكيلها نقداً مراراً، مبرزاً ضعفها وعجزها عن الفوز بثقة الشعب، وأنها لا تقل في ذلك عن حكومة صدقي بل هي استمرار لها، ومعظم وزرائها كانوا مع صدقي. فالأمر كله يبدو خداعاً للشعب، لأن الوقت يتسم بالحسم، ولا يمكن أن يأمن الشعب على مستقبل بلاده إلا إذا تصدت للتفاوض حكومة تحظى بالشعبية، تأتي إلى الحكم من خلال انتخابات حرة، يعبر فيها الشعب عن إرادته. وغنى عن البيان أن طه حسين كان يلح دائماً إلى أن "الوفد" هو الهيئة السياسية المعبرة عن الشعب، وأن أي مفاوضات تديرها حكومات الأقلية الإئتلافية لن تجلب لمصر الخير.

لذلك صب العميد جام غضبه على حكومة النقراشي، واتهمها بالمماطلة في التصدي للقضية الوطنية، وعدم إعطائها الأولوية الواجبة، وفند الحجج التي أعلنها النقراشي أمام البرلمان لتبرير تأخره في اتخاذ موقف محدد، ومن ثم لم يتابع التفاوض مع الإنجليز، أو يحدد موقفه من مشروع إتفاقية صدقي - بيفن. والواقع - كما رأينا - أن المباحثات استمرت سراً طوال الشهور التي بدأ فيها المشهد السياسي جامداً. وحذر طه حسين حكومة النقراشي من تبني مشروع صدقي - بيفن، ومن الفصل بين المسألتين المصرية والسودانية.

وشكك طه حسين في قدرة النقراشي باشا على عرض القضية المصرية على "مجلس الأمن"، لافتقاره إلى الكفاءة، ولأن فريق العمل الذي رافقه لا يبعث على الثقة، وخاصة تصريحات "ممدوح رياض" مندوب مصر في الأمم المتحدة، وكذلك عبد الحميد بدوي باشا

التي قيل فيها أن "الأمم المتحدة" لا يدخل في اختصاصها البت في القضية المصرية باعتبارها قضية ثنائية باعتبار الوجود البريطاني في مصر لا يهدد السلام العالمي.

كان طه حسين يدرك جيداً أن طريق التفاوض وحده لم يعد أسلوباً صالحاً لنيل الاستقلال، وأن اللجوء إلى "الأمم المتحدة" هو الإختيار الأفضل، ولكنه كان يرى أن اللجوء إلى المنظمة الدولية لابد أن يأتي من جانب حكومة مصرية قوية معبرة عن الإرادة الشعبية (وهنا أيضاً يلح إلى الوفد من طرف خفي)، وليس من جانب حكومة إدارية لا تتمتع بالمصداقية، وتتعرثر خطواتها على طريق التردد والتخبط، ولا يحسب لها الإنجليز أى حساب.

ويرجع طه حسين هذا القصور في تناول القضية الوطنية إلى ضعف النظام السياسي ذاته، وتزييف إرادة الشعب، والعبث بالديمقراطية والدستور. ورأى في التهاون في حقوق مصر في السودان، ومحاولة ربط مصر بالأحلاف إمتهاناً للمحكومين من قبل الحكام، واستهانة بالشعب واحتقار له. ومن ثم لا يمكن أن يتحقق الاستقلال الوطنى على أيدي مثل هذه الحكومات.

ثالثاً – الشؤون الدولية:

شكلت المقالات التي تناول فيها طه حسين الشؤون الدولية في الأربعينات نحو 44% من جملة المقالات التي يضمها هذا المجلد. ولا عجب في ذلك، طالما كانت الأربعينات حقبة حافلة بالتطورات على الساحة الدولية: الحرب العالمية الثانية، والترتيبات الدولية التي أقرت بعد الحرب، وقيام منظمة "الأمم المتحدة"، وكلها تطورات حرص العميد على متابعتها والإدلاء برأيه فيها.

وقد حرص طه حسين أن يحدد موقفه من الفاشية، فقدم (في مارس 1940) عرضاً لكتاب بعنوان "هتلر قال لى" يتناول فيه صاحبه شخصية هتلر، وخرج العميد من هذا العرض بنتيجة مؤداها أن "الحضارة الصحيحة ليست في هذه الألوان من التقدم المادى... وإنما هي قبل كل شئ خلق يشيع في النفوس والعقول، فيهيئها لمقاومة الشر والإمتناع عليه". وأكد بغضه لهتلر ونظامه، وأنه كان على صواب عندما قاوم نظامه منذ ظهوره، لأنه يعادى

الإنسانية ومثلها وحضارتها، ويرى أن معاداة الفاشية واجب على كل مفكر يؤمن بالعقل والخلق والضمير والحرية والدين.

ولذلك كان انحياز طه حسين للمعسكر الديمقراطي نابعاً من إيمانه التام بأن انتظار الديمقراطية إنتصار للحرية، ويرى أن الأمم التي تؤمن بالحرية، وتتخذ من الديمقراطية نهجاً لحياتها، يجب ألا تتقاعس عن محاربة الشر والطغيان ممثلاً في الفاشية. ومن هنا انتقد بشدة أولئك الذين يطالبون بتجنيد مصر ويلات الحرب، والوقوف على الحياد، وأن مصر ليس لها مصلحة في الحرب، وليست طرفاً في الصراع الدائر بين أطرافه، مؤكداً أن لمصر مصلحة في انتصار الديمقراطية مهما كلفها ذلك، لأن الأمم العريقة لا تتقاعس عن النضال من أجل المبادئ.

وعندما وضعت الحرب أوزارها، طالب طه حسين بضرورة صياغة نظام عالمي جديد يعمل على إعادة ترتيب العلاقة بين الشرق (شعوب آسيا وأفريقيا)، والغرب (أوروبا وأمريكا) على أسس "التعاون والوثام، وليس الهيمنة والوصاية"، حتى لا يحدث ما يكدر صفو السلام العالمي، وأن يراعى في "هيئة الأمم المتحدة" تلافى أوجه القصور والعجز عن تحقيق السلام الذى عانتة "عصبة الأمم" فى حقبة ما بين الحربين العالميتين. فلا يجب أن يتم التركيز فى ميثاق "الأمم المتحدة" على تجنيب الدول الكبرى الحرب وحدها دون اعتبار الدول الصغرى التى يجب أن يكون لها فيها مكان، وإلا كان على تلك الدول أن تتولى تدبير أمورها بما قد ينعكس سلبياً على السلم العالمى.

ومن هذه الزاوية انتقد سلوك الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب، ورأى تناقضاً عندها بين المبادئ والأفعال، فالإتحاد السوفييتى يحتل أرضاً إيرانية رغم رفعه لشعارات المعاداة للاستعمار. والولايات المتحدة الأمريكية تريد السيطرة على عالم ما بعد الحرب معتمدة على قوتها العسكرية وقواعدها البرية والبحرية والجوية فى بلادها وبريطانيا وكندا. بينما الإتحاد السوفييتى والدول الدائرة فى فلكه تمثل - أيضاً - قوة هائلة تريد أن يكون لها وجود إلى جوار حلفائها، فإذا قدر للتحالف بينهما أن يدوم لأبد أن يتفقا على اقتسام النفوذ فى العالم وإلا لاح شبح الحرب من جديد.

وذهب إلى أن مصير العالم بعد الحرب لا يجب أن يقرره الحلفاء الكبار وحدهم، فلا يجب أن ينفرد المنتصرون الكبار بذلك دون شركائهم في الحرب من المنتصرين الصغار (شعوب آسيا وأفريقيا)، ويرى أن نقطة البدء يجب أن تكون بتحقيق المساواة بين شركاء النصر على الفاشية الكبار والصغار. فينال الصغار استقلالهم وتحل مشكلة فلسطين، ويتحرر شمال أفريقيا، وبذلك يقوم عالم جديد "على أسس من الحق والعدل والإنصاف" فالسلام شركة بين القوى المتكافئة، ولا يتحقق التوازن الدولي إلا بين أكفاء. والعالم في حاجة إلى تبيد الخوف الذي يسيطر على المنتصرين الصغار وشعوبهم.

ولكن، بعد ما تم إقرار ميثاق "الأمم المتحدة" أحس طه حسين بخيبة الأمل في إقامة مجتمع دولي جديد على قواعد من "الحق والعدل والإنصاف" ورأى في الميثاق إطاراً أقيمت عليه دكتاتورية جديدة للتحكم في العالم هي ديكتاتورية الدول الكبرى، وأن حقوق الشعوب أصبحت سلعة تباع في سوق "الأمم المتحدة"، وأن انتصار الحلفاء في الحرب لم يؤد إلى قيام مجتمع العدل والحرية.

وخرج طه حسين من متابعته الدقيقة لترتيبات ما بعد الحرب بأن المنتصرين الكبار "يريدون استعباد العالم في السلم كما استعبدوه في الحرب"، ولذلك يجب على الشعوب المقهورة أن تسترد أمورها بمختلف أساليب المقاومة والنضال. فالاستقلال وهم في ظل وجود قوى كبرى مهيمنة لا تستطيع أن تلائم بين طموح الشعوب إلى الاستقلال، وحرصها على التسلط والاستغلال. ولذلك نقضت الدول الكبرى العهود، واتبعت سياسة التناول والاستكبار.

ورأى أن مستقبل الاستعمار في عالم ما بعد الحرب لا يختلف عما كان عليه ماضيه: تنافس وتعارض للمصالح بين الأقوياء، وإهمال لحقوق الضعفاء. ولا مخرج من تلك الحال أمام الأمم الضعيفة سوى الاعتماد على نفسها لتقرض احترامها على الأقوياء، وتجعلهم يعترفون بحقوقها. ولا يجب أن ننتظر حتى يقدم إليها الأقوياء حقوقها كما تقدم الهدايا، بل تحصل عليها بكفاحها.

وإذا كان الأمل في "الأمم المتحدة" كأداة لتحقيق العدالة والحرية، فعلى الشعوب المغلوبة على أمرها أن تتدبر أمورها بنفسها. وإذا كانت أوروبا تنظر إلى "جامعة الدول العربية" نظرة

استخفاف واستعلاء، فإن الشعوب العربية يجب أن تتخذ من الجامعة "أداة لبلوغ الأهداف وكسب الحقوق"، وعلق طه حسين الأمل في الشعوب وفي قدرتها على تحويل الجامعة إلى أداة للدفاع عن مصالحها، حتى لو بدت الحكومات العربية غير عابئة بذلك "ولكن الحكومات تتغير، والشعوب تبقى" فهو لا يساوره الشك في حرص الشعوب العربية أن تنال حقها في الاستقلال أولاً، ثم تتعاون مع بعضها البعض ثانياً حتى ترغم أوروبا على الاعتراف لها بحقها في الحرية والاستقلال. وطالب بتمثيل شمال أفريقيا في جامعة الدول العربية، فلن يكون هناك مستقبل للسلام في البحر المتوسط إذا لم تتل الشعوب العربية الاستقلال، عندئذ يمكنها التعاون مع أوروبا على قدم المساواة.

ويرتبط أمر السلم في البحر المتوسط بضرورة حل مشكلة فلسطين، التي يجب - في رأى طه حسين - أن تبقى عربية، وأن تنال حقها في الاستقلال. أما المشكلة اليهودية فهي أوروبية محضة، صدرتها أوروبا قبل الحرب الأولى إلى فلسطين، وعليها أن تتحمل مسؤولياتها وتجد لها حلاً بعيداً عن فلسطين.

ومن الملاحظ أن فلسطين كانت دائماً عنصراً هاماً في مقالات طه حسين منذ عام 1945، واعتبرها من المشكلات الأساسية التي لا يتحقق السلام العالمي دون حلها. ورأى أن الإنجليز وحلفاؤهم الأمريكيون يتحملون أمام العالم مسؤولية مشكلة فلسطين. وقد يلجأ الغرب إلى الترغيب حيناً والتهريب حيناً آخر، ولكن على من يطمحون إلى الحرية أن يجعلوا منها - بكفاحهم - حقيقة واقعة دون انتظار لما قد يفعله الغرب.

لقد كان طه حسين يعلق آمالاً كبيراً على انتصار الديمقراطية على الفاشية، وما يترتب على ذلك من صياغة نظام عالمي جديد يحقق السلام والعدل والرفاهية لجميع الشعوب، حتى أنه أشفق على مصر (كما رأينا) أن تتخلف عن المشاركة في القتال في صفوف الأمم الديمقراطية، إن هي تمسكت بحيادها. ولكن الطريقة التي تكونت بها "الأمم المتحدة"، وانفراد الدول الكبرى الحليفة بوضع نظام دولي جديد يكفل لها الهيمنة، واستمرار الاستعمار تحت مسمى "الوصايا"، والتنكر لما قدمه الشركاء الصغار - من موارد الإقتصادية ودماء شبابهم - خدمة لقضية انتصار "الديمقراطية"، كل ذلك أصاب العميد بخيبة الأمل، وجعله يبحث للشعوب التي هضمت حقوقها عن طريق لتحقيق أملها المشروع في الاستقلال والتقدم

(أو - بعبارة أخرى - التنمية). فرأى أن عليها الاعتماد على النفس ومواصلة الكفاح من أجل الاستقلال الحقيقي وليس الاستقلال الإسمي الذي يجعلها رهينة التبعية وحبسية الهيمنة. ولكنه لم يحدد الوسائل التي تتبعها تلك الشعوب لتحقيق أمانها المشروعة، وما كان عليه أن يفعل، ففي الدعوة إلى اعتماد تلك الشعوب على نفسها الكفاية، وإن أشار إشارات عابرة في بعض مقالاته إلى ضرورة أن يكون هناك نوع من التعاون بين شعوب الشرق.

ولكن رؤيته جاءت أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالوطن العربي، ففي أكثر من مقال قدم رؤيته - سائلة الذكر - لما يجب أن يكون عليه دور "الجامعة العربية" التي حرص على أن يسميها "جامعة الأمم العربية"، وأن ينفذ يده من الحكومات، معلقاً الأمل كل الأمل على الشعوب. هذه الرؤية الشاملة للقواسم المشتركة بين الشعوب العربية جعلته لا يغفل المغرب الكبير (شمال أفريقيا)، ولا يغفل قضية فلسطين، بل يربط دوام السلام في البحر المتوسط (ظهير أوروبا) بنيل العرب استقلالهم دون تحكم أو وصاية. كل ذلك دون أن يقر بوجود رابطة "قومية" تجمع الشعوب العربية إلى بعضها البعض وإن كانت الرؤية التي طرحها تحمل هذا المعنى ضمناً.

وإذا كانت مقالات الثلاثينات التي ملأت مجلدين من هذا الكتاب (الثالث والرابع) مثلت أغزر ما جرى به قلم طه حسين من مقالات سياسية، إلا أنها كانت - في معظمها - قاصرة على الشؤون المصرية وحدها، تغطيها تغطية تكاد تكون يومية، تتشابه فيها مواقفه من الحياة الحزبية مع رؤيته للقضية الوطنية.

ولكن مقالات الأربعينات كانت لوناً آخر من الكتابات السياسية للعميد، إختلط فيها الاهتمام بالشؤون المصرية، بمتابعة ما يجرى على الساحة العربية، وبما كان يشغل الرأي العام العالمي من أمور تتصل بصياغة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب. وقدم طه حسين في ذلك كله نظرات عميقة جعلت من تلك المقالات "دروساً" سياسية، تقدم نوعاً من "التربية السياسية" لجيل كامل من المثقفين المصريين الذين تابعوها في تلك الحقبة الخفية الحافلة بالأحداث من تاريخ مصر. وجمعها ونشرها في هذا المجلد يلقي الضوء على تلك الحقبة الحيوية من تاريخ مصر المعاصر، وما جادت به قريحة طه حسين حولها.

مراجع الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة بصفة أساسية على الكتب التالية:

1. رءوف عباس حامد : معالم تاريخ مصر المعاصر، القاهرة 1996 .
2. رءوف عباس حامد: جماعة النهضة القومية، القاهرة 1986.
3. طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر 1945-1952، القاهرة 1972.
4. على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر، العهد البرلمانى 1923-1952، القاهرة 1977.
5. محمد جمال الدين المسدى وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، د.ب.
6. محمد رشدى: التطور الاقصادى فى مصر، الجزء الثانى، القاهرة 1972.
7. محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة 2002.
8. مقالات طه حسين فى الأربعينات المنشورة بهذا المجلد.